

لا شيء يوحى بأن حكومة ميقاتي ستنقذ لبنان

ويزيد كل هذا من الضغط على قوات الأمن. وحذرت قيادات أمنية من تأثير الأزمة على مؤسسات الدولة بما في ذلك الجيش مع انخفاض قيمة رواتب الجنود مع تراجع الليرة. وحث اللواء عباس إبراهيم المدير العام للأمن اللبناني ضباطه على الوقوف بحزم في مواجهة الأزمة محذرا من الفوضى التي ستنتج عن انهيار الدولة.

المشهد السياسي

وصفة إصلاح الوضع معروفة. فقد وعد المانحون مرارا بتقديم أموال إذا بدأ لبنان في إصلاحات معالجة الأسباب الجذرية للانهيار بما في ذلك اتخاذ خطوات لمكافحة الفساد في الحكومة. لكن بدلا من القيام بما هو ضروري، ظل الساسة الطائفون في لبنان، الذين قاتل كثيرون منهم في الحرب الأهلية، على خلاف بشأن المقاعد في الحكومة الجديدة لاكثر من عام قبل الانفراجة التي حدثت يوم الجمعة. واتهم خصوم الرئيس ميشال عون، وهو مسيحي ماروني، عون والتبار الوطني الحر الذي ينتمي إليه بعرقلة العملية من خلال المطالبة بأن يكون له حق النقض بشكل فعال في الحكومة الجديدة.

ونفى عون مرارا تقديم هذا الطلب. وكان للخلاف أبعاد طائفية مع اتهام ساسة سنة، بمن فيهم رئيس الوزراء السابق سعد الحريري، عون بمحاولة تقويض منصب رئيس الوزراء المخصص للسنة. وعون حليف لجماعة حزب الله الشيعية المدعومة من إيران والمدمجة بالسلاح.

دول الخليج، التي تقدم أموالا للبنان بشكل تقليدي، ما زالت مترددة حتى الآن في القيام بذلك بسبب تنامي نفوذ حزب الله المدعوم من إيران

وأكد ميقاتي يوم الجمعة للبنانيين أن مجلس الوزراء سيبحث الخلافات السياسية جانباً ويركز على المهمة الملحة على عاتقه.

وتقول مصادر سياسية إن انتخابات الربيع المقبل، التي تعهد ميقاتي يوم الجمعة بأنها ستجرى في موعدها، تزيد من تعقيد العملية، مع تركيز الأحزاب على الحفاظ على مقاعدها أكثر من تركيزها على إنقاذ لبنان. وأضاف قرار حزب الله باستيراد الوقود من إيران قدرا أكبر من التعهد على المشهد السياسي.

وكان حزب الله قد دعا مرارا إلى تشكيل حكومة جديدة. ويتهم معارضو حزب الله الجماعة بأنها تقوض الدولة بشكل أكبر وتعرض لبنان لخطر فرض الولايات المتحدة عقوبات عليه. وما زالت دول الخليج، التي تقدم أسوأاً للبنان بشكل تقليدي، مترددة حتى الآن في القيام بذلك، بسبب تنامي نفوذ حزب الله المدعوم من إيران. وقال ميقاتي يوم الجمعة إن لبنان بحاجة إلى العالم العربي وإنه لن يترك أي فرص لفتح الأبواب مع جيرانه العرب.



تفاهات السياسيين لا تكفي

خلافات الخرطوم وأديس أبابا تعيد أزمة أبيي مع جنوب السودان إلى الواجهة

أديس أبابا تضغط على جوبا لمنع استبدال القوات الإثيوبية في أبيي



جنوب السودان لديه ما يكفي من الأزمات

مشتركة في منطقتي مانجا وبانكواش في ولاية الوحدة ومنطقة سماحة ومنطقة حفرة النحاس العديد من التوترات، حال لم يجر تطويق أزمة منطقة أبيي بطرق سلمية تشرف عليها الأمم المتحدة، وكلها مناطق لم يتم حسم تبعيتها بين البلدين.



عبد الرحمن أبو خريس

أديس أبابا توظف ورقة جنوب السودان لتهديد الخرطوم

وحصلت منطقة أبيي على وضع خاص ضمن اتفاقية السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان التي قادت انفصال جنوب السودان، وكانت تابعة لولاية غرب كردفان وتم حلها بعد توقيع اتفاق السلام وتعد جسرا بين شمال السودان وجنوبه، وتحولت المنطقة الغنية بالنفط إلى نزع بين الخرطوم وجوبا.

ويذكر برنامج الغذاء العالمي أن أسعار المواد الغذائية قفزت في 557 في المئة منذ أكتوبر 2019 كما انكمش الاقتصاد بنسبة 30 في المئة منذ 2017.

وأدى نقص الوقود إلى إصابة الحياة العادية بالشلل مما أثر على الخدمات الأساسية بما في ذلك المستشفيات والمخابز. وغادر الكثير من اللبنانيين أصحاب الكفاءات البلاد في هجرة مستمرة للمهارات.

الأمن

أدى نقص الوقود إلى وقوع مواجهات في محطات البنزين حيث يضطر سائقو السيارات إلى الانتظار لساعات وكادت تحدث مواجهات بالأسلحة خلال مشاجرات على البنزين. وحطفت شاحنات لنقل الوقود. وتحول أحد الخلافات على البنزين في جنوب لبنان إلى مواجهة طائفية بين قري شيعية ومسيحية مجاورة.

ويشجع تراجع مكانة الدولة على الخروج على القانون في مناطق من لبنان. واستخدمت البنادق الآلية الثقيلة والقذائف الصاروخية في معركة وقعت في الأونة الأخيرة بين عشائر سنية متناحرة في شمال لبنان.

أكثر حرصاً على نجاح اجتماعات اللجان المشتركة مع جوبا والالتزام بتوقيعات المشاورات، وثمة توافق داخل السلطة الانتقالية على سد الفجوات كمفتاح لحل أزمات السلام العالقة والحدود المضطربة مع جنوب السودان. وأشار أستاذ العلاقات الدولية بالمركز الدبلوماسي التابع للخارجية السودانية عبدالرحمن أبو خريس أن موقف جوبا ينبع من ضغوط مارستها أديس أبابا، لأنه لا مصلحة لها في تعطيل استبدال القوات، وهو أمر لا يشكل ضرراً لجوبا، ويبرهن ذلك على أن أديس أبابا تريد توظيف ورقة جنوب السودان لتهديد السلطة الانتقالية التي حرمتها من العديد من المكاسب على الحدود الشرقية.

وأضاف في تصريح لـ "العرب" أن هناك إجماعاً لدى دوائر سودانية على أن الأزمة مفتعلة لأن العلاقات مع جوبا تطورت بعد رحيل نظام عمر البشير ولم يعد السودان متورطاً في دعم المعارضة في جنوب السودان، كما كان الوضع في السابق، وهناك حرص على تأمين الحدود المشتركة لتأمين السلطة الحاكمة في البلدين.

وتوقع أبو خريس تطويق الأزمة من خلال الأمم المتحدة التي أيدت طلب السودان، ولا توجد صعوبات كبيرة في إنهاء الأزمة وتغيير القوات الإثيوبية دون تصعيد أمني بين البلدين، لأن السودان يعمل على دور جوبا في استكمال السلام في الداخل، والعكس بالنسبة إلى الرئيس سلفاً كير الذي يتنظر دعماً مماثلاً من الشمال لتثبيت أركان السلام.

ويستهدف السودان سد المنافذ التي تفتح عليه أبواباً جديدة من التوتر مع الجنوب في ظل عدم الوصول إلى اتفاق سلام مع الحركة الشعبية شمال جناح عبدالعزيز الحلو، والتي لديها ذبول في جوبا وقد تجد قاعدة انطلاق لمعارضتها للسلطة الحاكمة في جوبا. وهناك اتفاق ترعاها وساطة جنوب السودان.

كما أن تقديم تنازلات في هذا التوقيت يجعل أطرافاً إقليمية تطمع في التأثير سلباً على السلطة الانتقالية بما يحمل انعكاسات على أزمات أخرى في شرق السودان. ويشير متابعون إلى احتمال أن تشهد مناطق حدودية أخرى

رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد لم يجد مدخلا للضغط على الخرطوم، التي تمسك بمواقف قوية في ملف سد النهضة وقضايا الخلاف الحدودية. غير التوجه إلى جنوب السودان لدفعه إلى تحريك الخلاف بشأن منطقة أبيي الاستراتيجية، ومن بين أوراق الضغط رفض استبدال القوات الإثيوبية في المنطقة.

إبراهيم خلال مشاركته في اجتماعات اللجنة السياسية والأمنية المشتركة بين البلدين باستعمال معالجة القضايا العالقة مع دولة جنوب السودان، وعلى رأسها ترسيم الحدود وحل أزمة أبيي، الخرطوم باستبدال العناصر الإثيوبية ضمن قوات حفظ السلام المنتشرة على الحدود في منطقة أبيي المتنازع عليها، في خطوة تشي بتجدد النزاع بين الجانبين.

ويرى مراقبون أن السودان يخشى شغله عن تأمين الحدود الشرقية بأزمات مفتعلة على الحدود الجنوبية ويات

لم تكن لدى جوبا اعتراضات على طلب الخرطوم استبدال القوات الإثيوبية، ما أثار تساؤلات حول تغيير الموقف بعد أن زادت أديس أبابا من تحركاتها في دول القرن الأفريقي لحشد مواقف داعمة لها



عادت أزمة منطقة أبيي الحدودية بين دولتي السودان وجنوب السودان إلى الواجهة متأثرة بالتوترات السياسية بين الخرطوم وأديس أبابا، بعد أن رفضت جوبا طلب الخرطوم باستبدال العناصر الإثيوبية ضمن قوات حفظ السلام المنتشرة على الحدود في منطقة أبيي المتنازع عليها، في خطوة تشي بتجدد النزاع بين الجانبين. وأعلن نائب رئيس اللجنة السياسية الأمنية المشتركة من جانب دولة جنوب السودان ديفق ألور تمسك بلاده بضرورة التوصل إلى اتفاق نهائي مع السودان يحدد وضعية منطقة أبيي قبل سحب الكتيبة الإثيوبية التابعة لقوات حفظ السلام الأممية (يونيسفا)، ولا يمكن تغييرها إلا بموافقة البلدين الموقعين على اتفاق وضع القوات في المنطقة.

وقال بيان مجلس السيادة السوداني إن اجتماعات الآلية السياسية الأمنية المشتركة بين البلدين، التي اختتمت الجمعة، شددت على الإسراع بفتح المعابر خلال أكتوبر المقبل، والسعي الجاد لإنفاذ كل ما من شأنه ترقية أفاق التعاون المشترك وتطورها.

لم تكن لدى جوبا اعتراضات سابقة على طلب الخرطوم استبدال القوات الإثيوبية، ما أثار تساؤلات عديدة حول تغيير الموقف بعد أن زادت أديس أبابا من تحركاتها على مستوى دول القرن الأفريقي في محاولة لحشد مواقف داعمة لها، ما أعطى دلالات على أن قرار جوبا بالرفض موجه ضد سياسات السودان.

كانت الأمم المتحدة أعلنت في أغسطس الماضي موافقتها على طلب السودان بسحب القوات الإثيوبية المشاركة ضمن قوات "يونيسفا" التي تشكلت عام 2011 بهدف رصد التوتر بين دولتي السودان وجنوب السودان في منطقة أبيي الغنية بالنفط، على خلفية توتر الأوضاع الحدودية وتصاعد أزمة سد النهضة بين الخرطوم وأديس أبابا. وطالب وزير الدفاع السوداني الفريق ياسين